مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 10 العدد: 03 السنة 2021 ص313-333

تاريخ الإرسال: 2021/01/24 تاريخ القبول:2021/06/30

الآثار القانونية للتجارة الإلكترونية على القوى العاملة

legal effects of e-commerce on the workforce

د. علي حسين الجيلاني حسين*[1]

[1]جامعة الجزيرة (السودان)، aljeilani2014@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار السلبية والإيجابية للتجارة الإلكترونية على القوى العاملة، وتناول الأحكام التي جاءت في تشريعات بلدان الداخلية فيما يخص التشغيل في مجال التجارة الإلكترونية، أو الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك عوائق قانونية تتعلق بالأنظمة والقوانين من حيث توفرها وتطبيقها بين الدول. وغياب الإطار التشريعي الوافي والواضح المنظم للتجارة الإلكترونية، وبخاصة في الدول النامية، وأن التشريعات العمالية لم تتناول أي قواعد أو أحكام القانونية تتعلق بالتجارة الإلكترونية، خلافاً لكثير من مجالات العمل الأخرى التي أفسحت لها الكثير من الأحكام القانونية. أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة بناء منظومة قانونية تشريعية لكافة مجالات التجارة الإلكترونية لأنها أصبحت واقعاً لابد من إيجاد القواعد القانونية التي تنظمه والاهتمام بالقواعد والأحكام القانونية من جانب التشريعات العمالية في الدول والمنظمات لفئات العمال الذين يعملون في مجال التجارة الإلكترونية، سعياً لتوفير الحماية القانونية لهم، والحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول في مجال توفير فرص العمل للعاطلين.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، القوى العاملة، فرص العمل، التشريعات العمالية.

*المؤلف المرسل

Abstract:
The study aimed to know the negative and positive effects of electronic commerce on the workforce, and to address the provisions that came in the legislation of the countries of the interior with regard to employment in the field of electronic commerce, or international agreements in this regard.
The study reached several results, the most important of which are: There are legal obstacles related to regulations and laws in terms of their availability and application between countries. And the absence of an adequate and clear legislative framework regulating e-commerce, especially in developing countries, and that labor legislation did not address any legal rules or provisions related to electronic commerce, unlike many other areas of work that have given rise to many legal provisions. The study recommended several recommendations, the most important of which are: the necessity of building a legal legal system for all areas of e-commerce because it has become a reality, the legal rules that regulate it and attention to legal rules and provisions should be found by labor legislation in countries and organizations for groups of workers who work in the field of electronic commerce, in order to provide legal protection for them , And preserve the economic and social rights of countries in providing job opportunities for the unemployed.
Keywords: E-commerce, manpower, job opportunities, labor legislation.

مقدمة:

انتشرت في العصر الحالي العديد من وسائل الاتصال الحديثة التي قضت تماماً على عنصر الوقت والمسافة، وأدت إلى تخطي الحدود الفاصلة بين الدول والأشخاص عبر القارات، وأصبح من السهل على أي شخص في أي مكان الحصول على جميع المعلومات التي يحتاج إليها في أي مجال من المجالات المختلفة عن طريق شبكة الإنترنت بمجرد الضغط على أزرار جهاز الحاسوب، وقد انتشر الإنترنت انتشاراً هائلاً، وأصبح يشكل حلقة متقدمة في مجال المعلومات والاتصالات، بل أصبح من سمات العصر الحديث، وحوّله إلى قرية صغيرة، يتلاشي به أثر الحدود الجغرافية

والسياسية، وأحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قفزة نوعية في ابتكار أنجع الأساليب والطرق في الترويج للمنتجات والخدمات، فاتحة الباب على مصرعيه للمنافسة الحرة في عالم لا تحكمه إلا سمات الثقة بالنفس أولاً وبالآخرين ثانياً، هذا التطور السريع فتح أمام دول العالم في التنافس لتسويق منتجاتها وخاصة الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التقدم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية وذلك عن طريق خلق فرص عمل جديدة، فالنظام العالمي الجديد يتحول تدريجياً ليصبح عالماً إلكترونياً رغبنا أم لم نرغب، وبذلك تصبح التجارة الإلكترونية هي أحد أنجح هذه الأساليب لتحقيق التنمية والتطور الاقتصادي.

أن ما طرأ من تطورات على التجارة الإلكترونية أثر على حركة القوى العاملة في مجال التجارة، بحيث يوجد أفراد يشكلون موارد بشرية لتنفيذ عمليات هذه التجارة، ولكن في المقابل نجد أن هناك فئات كثيرة من العاملين في مجال التجارة بصورتها التقليدية قد تضرروا من جراء توسع وانتشار التجارة الإلكترونية، وفي الحالتين تلغي التجارة الإلكترونية بظلالها على كل قواعد القانونية التي تنظم – أو أنها يفترض أن تنظم– هذه الأوضاع المستجدة في الساحة العالمية على المستويين المحلي والدولي.

1.1 أهمية الدراسة :

جاءت أهمية الموضوع انطلاقا من أن العالم الآن يعيش عصر التحول الكبير في عالم الاقتصاد والتجارة وبات تأثير التقدم التكنولوجي وإحلال التقنية في كل ميادين النشاط الإنساني وتزايد الاقتناع باعتمادها نمطاً لتنفيذ الأعمال ومرتكز للتطور، كل ذلك سيضع التجارة الإلكترونية موضوعاً رئيسياً للتطور والتنمية. ولقد تغيرت المبررات الموضوعية التي كانت وراء الاعتناء بقطاع المعلومات والتكنولوجيا الحديثة من مجرد الاتجاه الوظيفي العام إلى مبررا اقتصادية محضة لأن المعلومات تحولت إلى منتجات اقتصادية على غرار المواد والسلع المعروضة في السوق والتي تخضع لقانون العرض والطلب، وأصبحت لها تأثيرات واضحة على حركة القوى العاملة على التشريعات العمالية في العالم.

1 . 2 أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف مفهوم التجارة الإلكترونية وأهميتها.
- معرفة الآثار السلبية والإيجابية للتجارة الإلكترونية على القوى العاملة.
- التعرف على الأحكام القانونية الخاصة بتنظيم أوضاع القوى العاملة في التجارة الإلكترونية.
- تناول الأحكام التي جاءت في تشريعات بلدان الداخلية فيما يخص التشغيل في مجال التجارة الإلكترونية، أو الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد.

1 . 3 مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في أن إن ظاهرة التجارة الإلكترونية كغيرها من الظواهر العالمية التي أفرزتها سياسات العولمة وقد كان مهدها الأول البلدان المتقدمة والغنية اقتصادياً ومن ثم انتشرت هذه الظاهرة بكل خصائصها وتطبيقاتها إلى بقية دول العالم الأقل تطوراً الأمر الذي يستدعي تدخل التشريع لتنظيم هذه المتغيرات، ومن هنا يمكن تلخيص المشكلة في الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم التجارة الإلكترونية ما أهميتها؟
- ما هو تأثير التجارة الإلكترونية على القوي العاملة بصورة عامة والقوى العاملة في مجال التجارة؟
- ما هي الأحكام القانونية الصادرة لتنظيم القوى العاملة في التجارة الإلكترونية؟

1 .4 فرضية الدراسة:

الفرضية التي تستند إليها الدراسة هي: أن التجارة الإلكترونية لها تأثيراً بالغاً على القوى العمالة بحيث أنها تقلل من حجم فرص العمل المتاحة في التجارة التقليدية، وبالتالي يكون لهذا التأثير انعكاسات على التشريعات العمالية بصورة عامة.

1 . 5 منهج البحث:

كان الاعتماد في دراسة الموضوع علي المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج المقارن.

2 . مفهوم التجارة الإلكترونية:

2 . 1 تعريف التجارة الإلكترونية:

التجارة لغةً: من تَجَر يَتْجُرُ تَجْرا وتجارة: أي باع وشرى، وكذلك اتَّجر وهو أفتعل. وقد غلب إطلاق هذا الاسم على الخمّار، فالعرب تسمي بائع الخمر تاجراً[1]. هو افتعل، فهو تاجر، والجمع تجر[2]، (التاجر) الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية علي وجه الاحتراف بشرط أن تكون له أهلية الاشتغال بالتجارة[3].

أما اصطلاحاً: فقد عرفها الجرجاني بأنها: عبارة عن شراء شئ ليباع بالربح[4].

أما تعريف مصطلح الإلكترونية: تعتبر كلمة الإلكترونية من الكلمات المعربة عن أصل إنجليزي وهي (Electronic)، والتي تعني التحكم في تدفق الشحنات الكهربائية في بعض الأجهزة الكهربائية[5]. والمقصود بها النظم الحديثة في الاتصالات، وإنما يراد بها عند وصفها بلفظ التجارة، بأنها شبكة الإنترنت. والتي عرفت بأنها عبارة عن شبكة معلومات عالمية، عبارة عن مجموعة من شبكات الحاسب موصولة مع بعضها البعض[6].

أما تعريف التجارة الإلكترونية في الاصطلاح: (مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال الوسائل المختلفة من شبكة الحاسب الآلي ومن ضمنها شبكة الإنترنت)[7].

كما عُرّفت بأنها نظام يتيح عبر الإنترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات، كما يُتيح أيضاً الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد، مثل عمليات تعزيز الطلب على السلع والخدمات والمعلومات، حيث إن التجارة الإلكترونية تتًيح عبر الإنترنت عمليات دعم المبيعات وخدمة العملاء، ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، أو شركات، أو محلات)، والوسطاء (السماسرة)، والمشترون، وتُقدّم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو

رقمية، كما يدفع ثمنها بالنقود الإلكترونية[8]. وأنها استخدام وسائل الاتصال والمعلومات بين الأطراف التجارية لإتمام الأعمال والصفقات[9].

وأيضاً عُرّفت استخدام التقنيات الحديثة في المعلومات والاتصالات من أجل إبرام الصفقات وعقد المبادلات التجارية، ومن أجل تطوير التجارة العالمية وتنمية المبادلات[10]. بالإضافة إلى أنها نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين، أو بين الشركات بعضهم ببعض، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[11].

وعرفتها منظمة التجارة العالمية بأنها : أنشطة إنتاج السلع والخدمات، وتوزيعها وتسويقها وبيعها، أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية. وتشمل المعاملات التجارية طبقاً لهذا التعريف ثلاثة أنواع من العمليات: عمليات الإعلان عن المنتج وعمليات البحث عنه. وعمليات طلب الشراء وسداد ثمن المشتريات، وعمليات تسليم المشتريات[12].

كما توجد تعريفات كثيرة ومتعددة تنطلق من وجهة نظر المستفيدين من هذه التجارة، فعالم التصميم يعرف التجارة الإلكترونية بأنها وسيلة لإيصال المعلومات والخدمات الإلكترونية عبر شبكة الكمبيوتر أو عبر خطوط الهاتف، ومن وجهة نظر العمال فهي عملية تطبيق التقنية بصورة تلقائية وسريعة بين الشركات والمستهلكين والمدراء[13].

مفهوم التجارة الإلكترونية يتمحور حول عمليات ترويج وتبادل السلع والخدمات، وإبرام صفقات المعاوضات عبر وسائل رقمية- أي إلكترونية غالباً الإنترنت- دون الحاجة إلى انتقال المتعاقدين للاجتماع في مكان واحد، سواء أمكن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد إلكترونياً- مقل دفع قيمة البرامج الإلكترونية، وتحميلها مباشرة عبر شبكة الإنترنت-، أو استلزم المر تنفيذها بشكل مادي- مثل إحضار مندوب الشركة السلعة المادية إلى المشتري[14].

وهناك الكثير من التطبيقات التجارية الإلكترونية مثل البنوك الإنترنيتية والتسويق من المجمعات التجارية الموجودة على الإنترنت وشراء الأسهم والبحث عن عمل والقيام بمزادات للبيع والشراء[15].

2 . 2 أهمية التجارة الإلكترونية:

تعتبر التجارة الإلكترونية ذات أهمية كبيرة فقد ساهمت في رفع وزيادة حجم التبادل التجاري وتطويره، كما ساهمت في دعم الاقتصاد الدولي، وفتحت آفاق واسعة للنهوض بمستوى المم، فهي تعتبر وسيلة مميزة وغير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية في وقت واحد، وبأقل التكاليف، حيث تساعد البائعين على تخطي حواجز المسافات والوصول إلى أسواق بعيدة ومتنوعة، كما تساعد المشترين على التمتع بنفس الخواص بالوسيلة ذاتها وفي الوقت نفسه، وهي بذلك تعتبر تطبيقاً لفكرة العولمة وتحرير التجارة، وأن العالم ليس سوى قرية صغيرة لا تتقيد بحاجز المكان والزمان، وهي توفر بذلك فرصاً وإمكانيات لانهائية لعرض السلع والخدمات[16].

التجارة الإلكترونية توسع السوق المحلي إلى نطاق دولي وعالمي وتخفيض التكاليف، إذ إنه يصبح بوسع أي شركة إيجاد مستهلكين أكثر ومزودين أفضل وشركاء جيدين وبصورة سريعة كما تخفض الفترة الزمنية ما بين دفع الموال والحصول على المنتجات أو الخدمات، بالإضافة إلى قدرة وقابلية التجارة الإلكترونية على إيجاد وسائل توافق عصر المعلومات كالبيع عبر الوسائل الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال، إذن ما يميز هذا القطاع هو حصر المسافات وتقليص المكان وضبط الوقت[17].

كما أن التجارة الإلكترونية بما تتطلبه من بني تحتية واستراتيجيات إدارة مالية وتسويقية وغدارة علاقات واتصال بالآخرين تتيح الفرصة لتطوير أداء المؤسسات في مختل الميادين، وهي خدمة كبرى للمؤسسات في ميادين تقييم واقعها موظفيها وسلامة فاعلية بيئتها التقنية، وتقدم أيضاً بإعطاء حافز ودفعة على البحث وإيجاد أساليب جديدة لاستخدام القسائم والشبكات الإلكترونية[18].

وقد نشأت الأسواق الرقمية كمواقع لشركات مختلفة إذ تربط مجموعة كبيرة من المصنعين والموزعين وتجار التجزئة وموردي مكونات الإنتاج في صناعة أو نشاط بشبكة معلومات واحدة تحتوي على بياناتهم وتديرها شركة مستقلة تقوم بإظهار مؤشرات المعلومات والتقارير للمشتركين لتبادل المعلومات التجارية واستثمارها في

عقد الصفقات بينهم، ظهرت شركات التجارة كمواقع مستقلة متخصصة في التجارة الإلكترونية ليس تابعاً لشركات الإنتاج أو شركات البيع تتخصص في عرض تجميع منتجات المنتجين ليقوم المستهلك بالتسويق والشراء من خلالها، وتحصل المواقع على نسبة من قيمة المبيعات التي تتم من خلالها، ظهرت بطاقات الائتمان الذكية لتحل محل بطاقات الائتمان العادية وتتيح سرية للتعاملات المالية عبر الشبكة، ويعتقد أن هذه البطاقة قد تصبح أهم مقومات التجارة الإلكترونية[19].

فهي تؤدي إلى تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر إذ إن اعتماد الشركات على الإنترنت في التسويق، يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أصقاع العالم دون انقطاع- طيلة ساعات اليوم، وطيلة أيام السنة- مما يوفر لهذه الشركات فرصة أكبر لجني الأرباح، إضافة إلى وصولها إلى المزيد من الزبائن[20].

وتمتد أهميتها إلى تواصل فعال مع الشركاء والعملاء بحيث تطوى التجارة الإلكترونية المسافات وتعبر الحدود، مما يوفر طريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء، وتوفر فرصة جيدة للشركات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من الشركات الأخرى- أي الموردين- فيما يدعى التجارة الإلكترونية من الشركات إلى الشركات[21]. وتوفير الوقت والجهد بحيث تفتح الأسواق الإلكترونية بشكل دائم طيلة اليوم، ودون أي عطلة، ولا يحتاج الزبائن للسفر أو الانتظار في طابور لشراء منتوج معين، كما ليس عليهم نقل هذا المنتوج إلى البيت، ولا يتطلب شراء أحد المنتجات أكثر من النقر على المنتج، وإدخال بعض المعلومات عن البطاقة الائتمانية، ويوجد بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية العديد من أنظمة الدفع الملائمة مثل استخدام النقود الإلكترونية[22].

إن التجارة الإلكترونية أصبحت حقيقة قائمة وأن آفاقها وإمكاناتها لا تقف عند حد، وأن المؤشرات متفائلة بمستقبل التجارة الإلكترونية، في حقيقة الأمر أصبحت التجارة الإلكترونية تنطوي على ما هو أكثر من ذلك فقد توسعت حتى أصبحت تشمل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها إلى جانب السلع والخدمات، أما بالنسبة للزبائن فليس عليهم التنقل كثيراً للحصول على ما يريدونه، أو الوقوف في طابور طويل، أو حتى

استخدام النقود التقليدية، إذ يكفي اقتناء جهاز كمبيوتر، وبرنامج مستعرض للإنترنت، واشتراك بالإنترنت.

3. أثر التجارة الإلكترونية على القوى العاملة:

إن أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي دولة هو مواجهة مشكلة البطالة وزيادة معدلات التوظيف والتشغيل لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل بنوعيه الماهر وغير الماهر، ويظل محل التساؤل في إمكانية مساهمة التجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من تطورات تكنولوجية لها انعكاساتها المختلفة على الأنشطة الاقتصادية في تخفيف مشكلة البطالة وزيادة معدلات التوظيف والتشغيل.

التوظيف هو أمر بالغ الأهمية من أجل تعيين موظفين أو عاملين مؤهلين كماً ونوعاً لشغل فرص العمل المتاحة، فاختيار العامل المناسب ذا أهمية كبيرة كونه العنصر الحيوي الذي يعتمد عليه في كيفية استخدام باقي عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وتحقيق أفضل إنتاج، أو هو الجهد الإنساني المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات، فهو يعد أهم عناصر الإنتاج باعتباره القوة التي تؤثر في النتائج النهائية لجميع الأنشطة الاقتصادية ومن أكثرها تأثيراً على الاقتصاد الوطني سواء كان العمل فكرياً أو عضلياً[23].

بينما الواقع أن التجارة الإلكترونية تقدم الفرصة لتوفير التكاليف والنفقات من خلال بنية أساسية رقمية مثل الإنترنت، حيث يمكن خفض تكلفة التسويق والتوزيع والخدمة بصورة فعالة وباستخدام وسائل النقل الإلكتروني، يمكن خفض تكلفة العاملين والمكالمات التلفونية الدولية...ألخ، وهذا يعد من الأشياء الهامة خاصة في صناعة الخدمة[24]. بجانب أسهامها في تحسين مستوى الدخل وإيجاد فرص عمل[25].

كما تقدم التجارة الإلكترونية فرصاً جديدة للتوظيف، حيث تتيح إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية، وبأقل التكاليف الاستثمارية، لاسيما تجارة الخدمات التي توفر التجارة الإلكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعاملين دون الحاجة للانتقال، مما يفتح المجال لهم للانطلاق في الأعمال الحرة[26]، ومن ناحية أخرى توفر التجارة الإلكترونية فرصاً

وظيفية في العديد من المجالات المختلفة ذات الصلة بتطبيقات التجارة الإلكترونية، مثل المتخصصين في إنشاء المواقع التجارية الإلكترونية، والعاملين والإداريين والفنيين في المتاجر الإلكترونية، بالإضافة إلى توفير الفرص الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية، من مهندسي الشبكات والبرامج اللازمة لتطبيقات التجارة الإلكترونية وغيرها.

من المتوقع أن العمالة غير الماهرة والتي ينقصها الكثير من التدريب والتعلم قد تواجه مشاكل تؤدي في النهاية إلى تسريح المزيد من العاملين في الأنشطة الاقتصادية التي طبقت التجارة الإلكترونية، نظراً لعدم قدرة تلك العمالة غير الماهرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة التي أفرزتها التجارة الإلكترونية، ومن ثم انخفاض إنتاجيتها مما يعرضها لتدهور في معدلات الأجور الخاصة بها، ويؤدي إلى مزيد من العاملين في الأنشطة الاقتصادية التي طبقت التجارة الإلكترونية، كما أن الطلب على هذا النوع من العمالة من جانب مؤسسات الأعمال سوف ينخفض، ومن ثم يترتب على ذلك زيادة العاطلين في سوق العمل[27].

أما بالنسبة للعمالة الماهرة وتلك التي تتحصن وتتمتع بالكثير من التدريب والتعلم، فسوف يزداد الطلب عليها من جانب أصحاب مؤسسات العمال في الأنشطة الاقتصادية التي أخذت بتكنولوجيا المعلومات الإلكترونية، إن مهارة تلك العمالة تؤهلها لاستيعاب وفهم كيفية إدارة عمليات التجارة الإلكترونية بكفاءة عالية، وتزداد إنتاجية هذا النوع من العمالة ويزداد تمسك أصحاب الأعمال بهم، ومن ثم يزداد الطلب عليهم وترتفع معدلات الأجور لهذا النوع من العمالة الماهرة في ظل تنامي تطبيق التاجرة الإلكترونية[28].

وعن العمالة وظروف العمل، اقترن تطور الاقتصاد الرقمي بتنامي تجارة المهام بواسطة منصات العمل على الإنترنت، ويتيح ذلك فرصاً جديدة مدرة للدخل لفائدة سكان البلدان النامية المتصلين بالشبكة والذين لديهم المهارة المناسبة، وتمكن هذه المنصات مصممي مواقع الإنترنت والمبرمجين والمترجمين والمسوقين والمحاسبين وفئات أخرى من المهنيين من بيع خدماتهم إلى الزبائن في الخارج. ويرتاد نحو (40)

مليون مستخدم سنوياً هذه المنصات بحثاً عن وظائف أو مواهب. وفي الوقت نفسه، قد يضعف تجزؤ عملية الإنتاج والفائض في عرض الباحثين عن العمل على تلك المنصات قدرتهم التفاوضية، ويعزز من ثم الاتجاهات نحو السباق إلى الهاوية من حيث التعويض وغيره من شروط العمل، ومن المهم أن تمكن السياسات والأنظمة قطاع الاقتصاد هذا الآخذ في التوسع من توفير فرص عمل جيدة ولائقة29، ويلزم إجراء مزيد من البحوث لتقييم تكاليف تجارة المهام على الإنترنت ومزاياها لكل من العمال والشركات، ووضع استجابات تنظيمية وسياسات مناسبة.

أما بالنسبة لتأثير التجارة الإلكترونية على العمالة في الدول المتقدمة فإنها من منظور كلي، ولما كانت التجارة الإلكترونية أكثر استخداماً وانتشاراً في الدول المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً نظراً لارتفاع معدلات التدريب ودرجات التعلم في تلك الدول، لذلك فإن معظم العمالة المتوفرة بتلك الدول تدخل ضمن فئة العمالة الماهرة، ومن ثم يزداد الطلب عليها نظراً لكفاءتها وارتفاع إنتاجيتها، بصفة عامة إن نمط الاستثمارات باعتباره يميل إلى الاستثمارات كثيفة رأس المال، قد يتعمق تطبيق التجارة الإلكترونية وربما يهدد بعض الفئات العاملين في بعض الأنشطة لمخاطر البطالة، وغن كان هذا الاحتمال ضعيف نسبياً لأن العمالة الماهرة تدخل ضمن رأس المال " رأس مال البشري"، كما أن التجارة الإلكترونية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات عموماً قد أوجدت عديد من الأنشطة خاصة الخدمية والتي أصبحت تشكل طلباً على عنصر العمل الماهر في تلك الدول.

كما أن تأثير التجارة الإلكترونية على العمالة في الدولة النامية من منظور كل أيضاً، ونظراً لتنامي استخدام التجارة الإلكترونية في الدول النامية، ونظراً لتباين تلك الدول في درجات النمو، فسنجد أن تأثير التجارة الإلكترونية على معدلات التوظيف والتشغيل يختلف فيما بينها حسب درجة ومدى تطبيقها للممارسات الإلكترونية في تجارتها، فنجد الدول النامية ذات الاستخدام الكثيف نسبياً للتجارة الإلكترونية مثل معظم دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، سوف يكون لذلك آثاره الإيجابية على معدلات التوظيف والتشغيل لاسيما في ظل ارتفاع درجة المهارة للعاملين في تلك الدول، أما

مجموعة الدول الأخرى ذات الاستخدام المحدود للتجارة الإلكترونية مثل معظم الدول العربية والأفريقية فمن المتوقع أن يكون استخدام التجارة الإلكترونية في المدى القصير آثاره القليلة لاسيما عدم التوسع في تطبيق التجارة الإلكترونية في معظم النشطة الاقتصادية[30].

ويمثل توفر الكوادر البشرية أحد مقومات نجاح التجارة الإلكترونية في أي مجتمع، وتشمل هذه الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تنقية المعلومات وشبكات الاتصال والإنترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة عبر الإنترنت، ومن ناحية أخرى تتطلب التجارة الإلكترونية ما يسمى بالاستعداد الإلكترونية، أي المجتمع القادر والذي لديه الرغبة في استخدام وممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت، ويرتفع معدل الاستعداد الإلكتروني لأي مجتمع من خلال تطوير نوعية الأنظمة التعليمية وتوسيع دائرة الفرص لأفراد المجتمع للاستفادة منها حتى يصبح مجتمعاً ذا معرفة وثقافة تكنولوجية، بالإضافة إلى توفير الفرص للمؤسسات والمعاهد التعليمية والمدارس لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، وتكييف المناهج التعليمية مع المعارف التقنية[31].

وتوائم المنصات الرقمية المهام عبر كامل طيف المهارات، من عدّ النقرات إلى كتابة المقالات أو الترميز، وتحوّل هذه المنصات أسواق العمل من خلال تفضيل بعض أنواع العقود (العمل المستقل والعمل التعاقدي على العمل المنتظم) وتمكّن من دخول منافسين جدد، ونتيجة لذلك، قد يجد العمال الذين يتمتعون بمستوى رفيع من الحماية الاجتماعية أنفسهم يتنافسون مع عمال في السوق المحلية أو في الخارج يتمتعون بمستوى وضيع من الحماية الاجتماعية، ويؤثر ذلك على الطريقة التي تنظم بها الاستحقاقات والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وعلى توفير التدريب والتعليم32.

في حين يرى آخرون بأن التجارة الإلكترونية تؤدي إلى انتشار البطالة لقلة الحاجة إلى الأيدي العاملة في مجال التسويق واستغناء الشركات عن موظفي التسويق[33].

سيؤدي الدخول إلى عالم التكنولوجيا المتطورة والتي أحد تطبيقاتها هي التجارة الإلكترونية إلى المساهمة في التقليل من البطالة الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد

العربي وبمختلف أنواعها إذ تصبح هناك إمكانية كبيرة ومرونة أوسع في عمليات التوظيف والتشغيل فيما يتعلق بالأعمال المكتبية وظهور ما يسمي بالعمل عن بعد[34].

ويمكن أن تفتح التجارة الإلكترونية آفاقاً واسعة لدخول الكثير من النساء العربية إلى عامل الأعمال والتجارة وإدارة شركات الوساطة والشحن من خلال المنزل، وبذلك تتخلص المرأة العربية من مشكلة الاصطدام بالعادات والعراف التي تحد من حريتها، ومن جهة يساعدها في الدخول في هذا العالم على التخلص من البطالة والفقر الذي تعاني منهما المرأة العربية وتحسن وضعها المعاشي[35].

4 . أثر التجارة الإلكترونية على تشريعات العمالية:

لعل أهم الإشكالات المطروحة أمام المؤسسات العامة في الدول الآن هي تسارع وتيرة التطور التكنولوجي، حيث أن عالمنا المعاصر يشهد تطوراً متسارعاً على مختلف الأصعدة خاصة في قطاع تنقية المعلومات والاتصالات الذي دخل في كل مجالات حياتنا، ومنها الاقتصاد بدءاً من مرحلة الإنتاج وانتهاء بمرحلة التسويق وصولاً إلى مرحلتي الطلب والدفع، ولم تعد المنافسة في عالم اليوم محصورة في جودة المنتج فقط، وإنما تعدت ذلك إلى تخفيض تكاليف الإنتاج واستخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق وتقديم أفضل الخدمات للعملاء، إضافة إلى عدم وجود استثمارات كافية في هذا المجال وقصور الإطار والهيكل التشريعي والمالي والإداري الخاص بالتجارة الإلكترونية والمرتبط بقطاع تقنية المعلومات، كذلك نقص الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية، مما أثر على التنمية[36].

تشكل التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية أحد أهم البني التحتية لقيام ونمو التجارة الالكترونية، وتواجه دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية تحدياً حقيقياً في وضع التشريعات والضوابط القانونية التي تتلاءم وأنماط العمليات التجارية الإلكترونية الحديثة، سيما في ظل حداثة ظاهرة التجارة الإلكترونية وفق مراحل إتمام العملية التجارية الإلكترونية، ففي المرحلة الأولي التي تسبق عملية التعاقد، من مدى توثق المشترى من حقيقة وجود الموقع، ومشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية

مواده ذات الطبيعة المعنوية، وحماية المستهلك من عمليات الاحتيال، وكذلك إلية احتساب الضرائب على عوائد التجارة الإلكترونية، وفي المرحلة الثانية المتمثلة في إبرام العقد حيث يتلاقي الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونية، وسلامة صفة المتعاقد، ومدي حجية العقد الإلكتروني، ومدى قبوله في الإثبات، وفكرة التوقيع الرقمي، أما المرحلة الثالثة في إنفاذ التزامات المتعاقدين من تسليم السلعة أو الخدمة والوفاء بالثمن، ووسائل الدفع التقنية، وهذه التحديات ترتبط بمشكلة أمن المعلومات عبر شبكة الإنترنت، ويضاف إلى ذلك، تحديات أخرى مثل حماية الأنشطة التجارية من تطفل مخترقي نظم الكمبيوتر والشبكات أو ما يعر بجرائم الإنترنت، وكذلك الاختصاص القضائي في فض النزاعات التي تحدث بين الأطراف المتعاقدة سواء على المستوي المحلي أو الدولي[37].

تعد العقود المتعلقة بالمستهلك في مجال التجارة الإلكترونية أكثر صور التجارة الدولية شيوعاً، وساهم في تزايد الضغوط على المستهلك لمحاولة جذبه وإغرائه بالدخول إلى عالم التجارة الإلكترونية في ظل التطور الهائل في مجال المعلوماتية والاتصالات الإلكترونية وسهولة الإيجار في صفات الويب (Web) من خلال شبكة الإنترنت[38].

بالإضافة إلى أن صورة البيع عبر الإنترنت تكون مفصلة لدى المستهلكين حيث أن المحترفين (المهنيين) ليسوا بحاجة إلى تجار تجزئة بل يعتمدون على إستراتيجية تكنولوجية قائمة على السرعة والفاعلية[39].

وتشمل التشريعات والقوانين والقواعد التي تتلاءم مع طبيعة التجارة عبر شبكة الإنترنت، وتمثل هذه التشريعات الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن استمرار التجارة الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة فيها، كما يتكفل هذا الإطار القانوني بإيجاد الأدوات القانونية التي تناسب والتعاملات الإلكترونية مثل وسائل التعاقد عبر شبكة الإنترنت أو عبر البريد الإلكتروني، والشروط اللازمة لذلك، وفض النزاعات التجارية الإلكترونية سواء كانت في داخل المجتمع أم كانت أطراف في دول مختلفة، وكذلك التعامل مع وسائل الإثبات للأطراف المتنازعة تجارياً عبر الإنترنت، وتشمل أياً هذه التشريعات القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والجرائم

الإلكترونية وتحديد مفهوم الضرر والإتلاف الناجم عن تلك الجرائم، والتعامل مع التوقيعات الإلكترونية وما هي صيغة الإيجاب والقبول إلكترونياً[40].

هناك بعض التشريعات التي تصدر من الدول العربية تمس بشكل أو بآخر جوانب التجارة الإلكترونية، كالتشريعات المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، أو المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تتضمن مواداً متعلقة بالملكية الصناعية، غير أن تلك القوانين التي يتم إصدارها قد تأتي بناء على إلحاحات دولية أو رغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، غير أنها لم تصل إي حد إصدار تشريعات معنية بالتجارة الإلكترونية ومحاولة اللحاق بركب التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات، علماً بأن دول مثل تونس والأمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية ومصر قطعت أشواطاً هامة في المجال التشريعي الخاص بتقنين التجارة الإلكترونية[41]. الأمر الذي يتطلب بناء بنية قانونية تشريعية تساعد على انتشار الأعمال الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية، إذ أن الهيكل القانوني والتشريعي العربي لا يلبي احتياجات ومتطلبات التجارة الإلكترونية في كل أبعادها وتطبيقاتها.

ونرى أن الأمر يتضح بصورة أكبر عندما يكون الحديث عن التشريعات العمالية التي تنظم العمل والأجور البيئة العمل وكيفية ممارسته وحقوق العمال، فنجد أن هذه التشريعات في معظم الدول – إن لم تكون كلها– لم تتضمن أي إشارة إلى العاملين في حقل التجارة الإلكترونية، الأمر الذي يبعث بالتساؤل عن هذا الوضع، في حين يمكن أن يفسر ذلك بحداثة ظهور التجارة الإلكترونية في سوق العمل ولم يصل المر إلى إفراز أي قواعد وأحكام قانونية خاصة بها في التشريعات العمالية.

ونجد أن تشريعات تضمنت العمل في معظم البلدان على أحكام خاصة بالصناعة والعاملين في الحقل الصناعي، ومن ذلك الأحكام المتعلقة بالأمن الصناعي وإجراءات السلامة والصحة المهنية، ووسائل الوقاية من الأخطار في المصانع، والتعويض عن إصابات العمل، والتلمذة الصناعية، وأيضاً هناك أحكاماً خاصة بالعمال في الزراعة، والعمل في قطاع المناجم، وغيرها من المجالات الأخرى.

ويرى الكثيرون أن التجارة الإلكترونية تعترضها عوائق قانونية تتعلق بالأنظمة والقوانين من حيث توفرها وتطبيقها بين الدول[42]. وغياب الإطار التشريعي الوافي والواضح المنظم للتجارة الإلكترونية، وبخاصة في الدول النامية[43].

ولكن هذا الأمر لا يمنع من تطبيق كل الأحكام القانونية العامة الواردة في التشريعات العمالية باعتبارها تنظم العمل بصورة عامة، إلا أن هناك حاجة لإصدار بعض الأحكام والقواعد القانونية في مجال التجارة الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بضرورة تنظيم العمل وحفظ حقوق العمال في العمل مما قد يتعرضون له من تسريح جراء مساهمة التكنولوجيا الحديثة في تخفيض العنصر البشري في عمليات البيع والشراء، بجانب التنظيم القانوني لفرص العمل في مجال التجارة الإلكترونية لضمان مساهمتها في تحقيق التوازن المنشود داخل المجتمع ورفع مستوي الدخل القومي للبلدان.

5 . الخاتمة:

أحدثت البيئة الالكترونية آثاراً واسعة على العلاقات القانونية بين الأفراد، كما أثارت جملة من التحديات والمشاكل القانونية التي تتطلب تنظيماً قانونياً لتتلاءم مع الطبيعة الخاصة لتطبيقات العصر الرقمي، فأصبحنا أمام مصطلحات تجارية دولية تقليدية مضافاً إليهما مفهوم "الالكتروني" ليغير تماماً من أحكامها وطبيعتها ووجودها القانوني، مثل العقود الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وحتى النقد الإلكتروني. ولكن الأمر لم يمتد إلى أبعد من ذلك بحيث نجد أن التشريعات العمالية لم تتناول التنظيم القانوني لما بات يعرف اليوم بالتجارة الإلكترونية، المر الذي يتطلب جهوداً لبحث هذه المسألة.

5 . 1 النتائج:

- التجارة الإلكترونية أصبحت حقيقة قائمة، بحيث نجدها تساهم في توسع السوق المحلي إلى نطاق دولي وعالمي وتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على السلع والخدمات والمعلومات.
- التجارة الإلكترونية تأثر على العمالة غير الماهرة والتي ينقصها الكثير من التدريب والتعلم بحيث تفقد هذه العمالة فرصها أو لا تجد فرص عمل في مجالها، بينما

على النقيض تساعد في خلق فرص عمل للعمالة الماهرة، وتشكل جزءاً مهماً من الموارد البشرية في مجال التجارة الإلكترونية.

- هناك عوائق قانونية تتعلق بالأنظمة والقوانين من حيث توفرها وتطبيقها بين الدول. وغياب الإطار التشريعي الوافي والواضح المنظم للتجارة الإلكترونية، وبخاصة في الدول النامية، باستثناء بعض الدول بدأت تأطر لبعض التشريعات التي لها علاقة بموضوعات التجارة الإلكترونية.

- التشريعات العمالية لم تتناول أي قواعد أو أحكام القانونية تتعلق بالتجارة الإلكترونية، خلافاً لكثير من مجالات العمل الأخرى التي أفسحت لها الكثير من الأحكام القانونية.

5 . 2 التوصيات:

- ضرورة الاستفادة من مزايا التجارة الإلكترونية في الدول النامية، وذلك فيما يتعلق بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات وتطوير المشاريع الخاصة التي تعمل في هذا المجال عبر العديد من التسهيلات والإعفاءات التي يمكن أن تساهم في تنمية هذا النوع من التجارة وتؤدي إلى مساهمته في دعم الإنتاج المحلي للدول.

- السعي إلى تطوير الكوادر البشرية من خلال برامج التدريب والتعليم في مجالات التكنولوجيا الحديثة، حتى يتثني لقطاع كبير من الأفراد الدخول إلى مجال المعاملات الإلكترونية، سواء الاستفادة من خدماتها، أو الالتحاق بالعمل في مجال التجارة الإلكترونية.

- ضرورة بناء منظومة قانونية تشريعية لكافة مجالات التجارة الإلكترونية لأنها أصبحت واقعاً لابد من إيجاد القواعد القانونية التي تنظمه ومن ثم الاستفادة من المزايا التي يقدمها.

- ضرورة الاهتمام بالقواعد والأحكام القانونية من جانب التشريعات العمالية في الدول والمنظمات لفئات العمال الذين يعملون في مجال التجارة الإلكترونية، سعياً لتوفير الحماية القانونية لهم، والحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول في مجال توفير فرص العمل للعاطلين.

1 ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولي، ج4 ، ص89.

2 الفارابي، مختار الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، 1414هـ، ط4، ج2، ص600.

3 مجمع اللغة العربية القاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، د.ت، ج1، ص82.

4 الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م، ص73.

5 أحمد علي مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، 2008م، ج3، ص1675.

6 أحمد ريان، خدمات الإنترنت، منشورات المجمع الثقافي في أبي ظبي، الطبعة الأولي، 1997م، ص19.

7 طارق اللبان،مدخل للتسويق والتجارة الإلكترونية، وزارة التعليم العالي، معهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، الأكاديمية المدنية،القاهرة،د.ت،ص14.

8 د. جمال عبود محمد الذيب، حكم التجارة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية العدد 6، أغسطس 2006م، ص14.

9 د. السيد عودة/ التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين، القاهرة، 2002م، الطبعة الأولي، ص12.

10 وسيم شفيق حجار، الإثبات الإلكتروني، دار صادر، بيروت، 2001م، ص10.

11 رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 1999م، ص14.

12 إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2003م، الطبعة الأولي، ص19.

13 أ. م. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري / م.م. ميامي صلال صاحب/ التجارة الإلكترونية العربية وأبعادها الاقتصادية– الواقع والتحديات، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص6.

14 عبد الرحمن بن عبد الله السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، دار الوراق، بيروت، 2004م، ص117.

15 إسلام أون لاين، مال وأعمال، www.islamonline.com .

16 د. عيساني عامر/ أ. سلالي بوبكر، دور التجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014م، ص209.

17 د. علي مجيد الحمادي، تكنولوجيا المعلومات وهموم التنمية الاقتصاديات العربية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2002م، ص174.

18 د. يوسف أبو فارة، واقع الإنترنت والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية العربية، ص4 ، www.nau,ie .

19 محمد علي حسن، التجارة الإلكترونية، موقع أربجي
.(www.arbagi.arabbiogs.com.abuali.html)

20 د. جمال عبود الذيب، حكم التجارة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص17.

21 مهند سهاونة، إبراهيم الحسن، عبيد الروضان، أسس التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجمعية الملكية، مركز تكنولوجيا المعلومات، عمان، 2004م، ص9.

22 د. جمال عبود محمد الذيب، حكم التجارة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية العدد (6)، أغسطس 2006م، ص18.

23 يوسف الطائي وآخرون، الإدارة نظرة معاصرة، جامعة الكوفة، مؤسسة العيسي للطباعة والنشر، 2010م، ص356.

24 د. عيساني عامر/ أ. سلالي بوبكر، دور التجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص207.

25 د. جمال عبود محمد الذيب، حكم التجارة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص18.

26 رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999م، ص38.

27 مهند سهاونة، التجارة الإلكترونية وأثرها على العمالة، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن، 2005م، ص61.

28 د. عيساني عامر/ أ. سلالي بوبكر، دور التجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص211.

29 الأونكتاد، 2017 أ، (UNCTAD.2017 a)، تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2017م، الرقمنة والتجارة (منشورات الممم المتحدة، رقم المبيع E17IID.8/ نيويورك، وجنيف.

30 نعمات العباس، التجارة الإلكترونية أداة المنافسة في الأسواق العالمية، د.ن، ص63.

31 د. عابد بن عابد العبدلي، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005م، ص13.

32 الأونكتاد، 2018، (UNCTAD.2018)، تعزيز المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية، (منشورات الممم المتحدة للتجارة والتنمية، رقم المبيع GE.18-0231(A)/ وجنيف.

33 د. جمال عبود محمد الذيب، حكم التجارة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص22.

34 أ. م. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري / م.م. ميامي صلال صاحب/ التجارة الإلكترونية العربية وأبعادها الاقتصادية، مرجع سابق، ص19.

35 المرجع السابق، ص19.

36 د. عيساني عامر/ أ. سلالي بوبكر، دور التجارة الإلكترونية في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص198.
37 رشيد علام، عوائق تطور التجارة الدولية في الوطن العربي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي- المملكة المتحدة بريطانيا، 2010م، ص155.
38 أبا زيد ثنا، واقع التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها عربياً ومحلياً، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (4)، 2005م، ص71.
39 خالد ممدوح إبراهيم، أمن المستهلك الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008م، ص35.
40 د. عابد بن عابد العبدلي، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص13.
41 رشيد علام، عوائق تطور التجارة الدولية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص140.
42 مهند سهاونة، إبراهيم الحسن، عبيد الروضان، أسس التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص9.
43 يحي يوسف فلاح، التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية، 2007م، ص15.